لا نخلي سبيل الموقوف إلا بعد ١٠ أيام وفي حال تكراره المخالفة يوقف شهراً

رئيس نيابة «سير دمشق» لـ«الوطن»: يومياً توقيف خمسة سائقين لتقاضيهم أجرة زائدة

محمد منار حميجو

- «مرور» دمشق خالف باصات النقل الداخلي العامة
- مخالفة سائق التكسي الذي «يتفاوض» مع الراكب للحصول على مبلغ إضافي

كشف رئيس نيابة محكمة السير في دمشق مهند خلّو آغا أنه يومياً يتم وسطياً توقيف نحو خمسة سائقي سرافيس وتكاسي لتقاضيهم أجرة زائدة بعد تطبيق التعرفة الجديدة، مؤكداً وجود ارتفاع في عدد الموقوفين الذين يتقاضون أجرة زائدة بعد تطبيق التعرفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد خلّو آغا أنه بعد تطبيق التعرفة الجديدة تم التنسيق مع فرع المرور بالتشدد في ضبط جميع حالات التعرفة الزائدة وحالات عدم تشغيل العدادات بالنسبة للتكاسي ويتم التعامل مع أي شكوى بشكل جدي، حيث يتم تسيير دورية من فرع المرور إلى مكان الشكوى مباشرة لضبط السائق الذي يتقاضى أجرة زائدة ومن ثم تحويله إلى القضاء.

خلّو آغا لفت إلى أن السائق المخالف تتم محاكمته موقوفاً ولا يتم إخلاء سبيله إلا بعد ١٠ أيام من توقيفه وهي الحد الأدنى للعقوبة وفي حال كرر المخالفة فإنه يتوقف كامل العقوبة وهي شهر، معتبراً أن العقوبة الواردة في قانون السير رادعة وليست عقوبة عادية تتراوح ما بين ١٠ أيام وشهر توقيف.

وأشار إلى أن هناك متابعة من وزير العدل لهذا الموضوع حتى لا يشعر المواطن بأن هناك استغلالاً أو عدم تطبيق القانون، مشيراً إلى أن هذا الموضوع ينطبق على كافة محاكم السير في المحافظات وليس على محكمة السير في دمشق فقط.

واقترح خلّو آغا بأن يكون هناك رقم هاتف ساخن خاص بالشكاوى المتعلقة بالتعرفة الزائدة في فرع شرطة المرور حتى تكون هناك سهولة للمواطن في تقديم الشكوى وأن تكون ضمن ضوابط وأدلة وذلك بأن يصرح الشاكي عن اسمه والمبلغ الزائد الذي تقاضاه السائق وأن يحدد أيضاً الوجهة التي انطلق منها إضافة إلى أنه يتعهد بالحضور إلى فرع المرور في حال تم القبض على السائق.

وبيّن خلّو آغا أن فرع المرور ومحكمة السير هما المعنيان بقمع ظاهرة تقاضي الأجرة الزائدة، مشيراً إلى أن المتابعة الجدية اليومية تشكل رادعاً للحد من حالات تقاضي أجرة زائدة.

من جهته كشف مصدر في فرع مرور دمشق أنه ضبط العديد من المخالفات بسبب تقاضي أجرة زائدة منها مخالفات بحق باصات تابعة لشركة النقل الداخلي في القطاع العام وأخرى تابعة لشركات خاصة، مؤكداً أن القانون يطبق على الجميع سواء كانت الباصات تابعة للقطاع العام أم تابعة للخاص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أنه تتم مخالفة سائق التكسي الذي يتعمد انتقاء الركاب ومشارطة الركاب للحصول على أجرة زائدة، مشيراً إلى أنه ورد العديد من الشكاوى وتم اتخاذ الإجراء القانوني بعد التأكد من صحة الشكوى بتوقيف السائق وحجز المركبة.

مرسوم صدر قبل عشر سنوات لكنه لم ينفذ حتى الآن... أما السبب فعدم صدور تعليمات تنفيذية

السويداء- عبير صيموعة

رغم صدور المرسوم رقم ٤٦ لعام ٢٠١١ الخاص بالتأمين الصحي للمتقاعدين المدنيين ورغم المطالبات المتكررة والوعود بمعالجته إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى اللحظة ويبقى الانتظار سيد الموقف، حيث أكد المتقاعدون ممن تواصلوا مع «الوطن» أن الظروف الاقتصادية الراهنة وارتفاع أسعار الأدوية النوعية وأدوية الأمراض المزمنة شكلت تحدياً كبيراً أمام قدرتهم على تأمينها مع ضآلة رواتب التقاعد مطالبين بضرورة المعالجة الفورية وإدراجهم تحت مظلة التأمين الصحي، ولاسيما مع تراجع وضعهم الصحي المرتبط بأعمارهم.

وأكدت شكواهم أن ترك الأمر للتأمين الاختياري المكلف إنما هو إنهاك لمقدراتهم المالية التي لا تتناسب مع كتلة رواتبهم خاصة أن ثلث رواتبهم تذهب ثمناً للأدوية فضلاً عن عدم حصولهم على أي من الخدمات الصحية التأمينية لدى الأطباء وفي المشافي.

كما أشار البعض منهم ممن حاول الدخول تحت مظلة التأمين الفردي الاختياري إلى أن قيمة بوليصة التأمين للمؤمن المتقاعد في شركات التأمين الخاصة تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة فما فوق سنوياً، إلى جانب سلسلة من الإجراءات المرهقة صحياً ومادياً لاختيار الشركة، الأمر الذي حال دون التأمين الفردي.

وطالب المتقاعدون بضرورة تفعيل مرسوم التأمين الصحي الذي سينصفهم مع ازدياد حاجتهم للتغطية الصحية لأعمارهم وضمن الظروف الاقتصادية الحالية الصعبة أسوة بالمتقاعدين المدنيين في نقابة المعلمين.

وفي سؤال «الوطن» لمديرة التأمين والمعاشات في السويداء لبنى الشوفي حول المرسوم المذكور وعدم العمل بموجبه حتى اللحظة أكدت الشوفي أن مرسوم التأمين الصحي للمتقاعدين المدنيين لم يتم تفعيله حتى تاريخه لعدم ورود التعليمات التنفيذية لبنوده وعدم وجود آلية عمل محددة للعمل وفقه، ما حال دون تطبيقه والعمل به لتاريخه، علماً أن مديرية التأمين والمعاشات تقوم بتسليم كامل الراتب التقاعدي دون أي خصم، موضحة أن متقاعدي نقابة المعلمين في المحافظة فقط من يحصلون على تأمينهم الصحي عبر نقابتهم التي تقوم على خصمه من رواتبهم.

انخفاض في زراعة القطن بسبب تدني مياه الفرات

مدير الزراعة: الرقة الأولى في إنتاج الذرة

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في محافظة الرقة محمد الخدي عن زراعة أكثر من ١٤ ألف هكتار من القطن في جميع أنحاء محافظة الرقة، منها ٤٧٥ هكتاراً في ريف الرقة المحرر القسم الأكبر منها في معدان والسبخة.

وبرر مدير الزراعة عدم زراعة مساحات كبيرة بمحصول القطن في الريف المحرر بأن هذه المناطق تعتمد بشكل أساسي في الزراعة على ري الأراضي من نهر الفرات الذي تتراجع كميات المياه فيه بشكل كبير جداً خلال فصل الربيع موعد زراعة محصول القطن نتيجة قطع مياه الفرات من قبل النظام التركي، ما أدى إلى تخوف الفلاحين من الزراعة نتيجة قلة المياه اللازمة للري.

وبيّن الخدي أن جميع المساحات المزروعة في محافظة الرقة زرعت بصنف (رقة ٥) المعتمد للمحافظة والذي يتناسب مع ظروفها الجوية ومقاومته للأمراض المنتشرة في تربتها، مؤكداً توافر الكميات اللازمة من هذه البذار في المصرف الزراعي وبالأسعار الرسمية، إضافة إلى توافر الأسمدة اللازمة لعمليات الزراعة.

وعن تأمين المازوت للمحركات التي تعمل على ضخ المياه من نهر الفرات أو من الآبار إلى الأراضي الزراعية بيّن مدير الزراعة أن محافظ الرقة وجه فرع المحروقات بتأمين حاجة الزراعة من المازوت بشكل فوري وإعطاء هذه المشاريع أولوية على غيرها من استخدامات المازوت، حيث يتم منح الدونم الواحد المروي ٤ لترات لكل ريّة، وفي حال كان المحرك من القياس الكبير يتم تأمين ٦ لترات للدونم الواحد في كل ريّة، كما تم تأمين ٧ لترات لفلاحة كل دونم بغض النظر عن نوع المحصول المزروع.

وعن وضع المحصول أكد الخدي أن أقطان الرقة بشكل عام جيدة من حيث الإنبات، وخلوها من الإصابات الحشرية نتيجة الالتزام بمواعيد الزراعة، وتنفيذ الخطة الزراعية بالشكل الصحيح.

وعن زراعة بقية المحاصيل التكثيفية التي تأتي بعد المحصول الشتوي بيّن مدير الزراعة أنه ونتيجة بدء توافر المياه بشكل جيد تمت زراعة ٢٢ ألف هكتار بمحصول الذرة الصفراء، منها ٣ آلاف هكتار في المناطق المحررة من الرقة، علماً أن الخطة المقررة هي ٢٠ ألف هكتار، لكن نتيجة الأسعار المجزية لهذا المحصول وتوافر البذار والأسمدة والمياه والمازوت اللازم لعمليات تشغيل الآبار تشجع الفلاحون على زراعة هذا المحصول الذي كانت محافظة الرقة تشكل المحافظة الأولى في زراعته ولا تزال، حيث كانت المساحات المزروعة قبل الأزمة تصل إلى ٥٠ ألف هكتار سنوياً، حينما كانت تعمل المجففات الموجودة في مدينة الرقة على استلام ما يزيد على ٧٥ ألف طن سنوياً عندما كان إنتاج سورية من الذرة ١٥٠ ألف طن، أي إنها كانت تنتج نصف إنتاج القطر من هذه المادة.

وأوضح مدير الزراعة أنه تمت حتى تاريخه زراعة ٢٠٠٠ هكتار بمحصول السمسم وألف هكتار بمحصول فول الصويا وكميات لا بأس بها زرعت بالجبس وكل هذه المحاصيل هي محاصيل تكثيفية يعتمد عليها الفلاح في محافظة الرقة لتحسين دخله من الإنتاج الزراعي، خصوصاً في حال توافر مستلزمات زراعتها، وارتفاع أسعار مبيعها في الأسواق، كما هي عليه الحال في الوقت الحالي.

الجدير بالذكر أن محافظة الرقة كانت تزرع نحو ٤٠ ألف هكتار سنوياً من القطن قبل الأزمة أغلبها على مشاريع الري الحكومية في ريف الرقة الشمالي والغربي والشرقي، ويصل إنتاجها السنوي إلى أكثر من ١٥٠ ألف طن من القطن المحبوب، وهي تأتي بعد محافظة الحسكة في زراعة هذا المحصول الإستراتيجي، لكن للأسف اليوم حتى المساحات التي تزرع بالمحاصيل الإستراتيجية لا يمكن توريد إنتاجها إلى مراكز الاستلام.

في جامعة حلب.. الأجوبة مع أسئلتها في أحد الامتحانات!

عميد كلية الحقوق في حلب لـ«الوطن»: لا تسريب للأسئلة إنما خلل تقنين أثناء طباعة الأسئلة

فادي بك الشريف

ضجة «فيسبوكية» كبيرة أثيرت حول تأجيل أحد المقررات الامتحانية في جامعة حلب مع التطرق من العديد من الطلاب باشتباه وجود تسريب للأسئلة الامتحانية في مقرر للسنة الأولى بكلية الحقوق، ليفاجأ المراقبون بتوزيع الأسئلة مع أجوبتها ضمن المقرر في حادثة قلما تحصل في الجامعات

على الفور اتخذ مجلس جامعة حلب قراراً عاجلاً بقضي بتغيير موعد امتحان مقرر مادة العلاقات الدولية والدبلوماسية، بعد إيقاف الامتحان المؤتمت وتأجيله لنهاية الامتحانات الحاصلة في الكلية، مع تشكيل لجنة للتدقيق والتحقيق في ملابسات الموضوع.

وفي تصريح لـ «الوطن» نفى عميد كلية الحقوق في جامعة حلب أحمد عبد الدائم وجود أي تسريب للأسئلة على الإطلاق، كاشفاً عن السبب المرتبط بوجود خلل تقني من أستاذ المقرر أثناء طباعة الأسئلة الامتحانية، عبر وضع الإجابة الصحيحة على الخيارات (الأسئلة مع إجاباتها).

وبين عبد الدائم أنه تم فورا وضع رئاسة الجامعة بصورة الموضوع، مع رفع تقرير وضع الأسئلة، لكن عند توزيعها تم ضبط الموضوع من المراقبين في القاعات الامتحانية.

الخطأ البشري الحاصل، مضيفاً: رئيس الجامعة يكلف أحد النواب بالتحقيق.

ولفت إلى أنه يقانون تنظيم الجامعات هناك إجراءات وعقوبات تبدأ من التنبيه فالإنذار وتصل إلى الطرد من الجامعة، وذلك حسب نوع الحادثة أو الخلل.

وبين أن الأمر يتوضح بعد التحقيق في الموضوع. مضيفاً: هناك سرية فيما يخص الحادثة تحصل للمرة الأولى بالنسبة لأستاذ المقرر، مرجحا أن يكون الأمر (عن حسن نية).

وبالنسبة لتاريخ المادة الجديد المقرر بعد قرار التأجيل أوضح عميد كلية الحقوق أنه سيحدد لاحقاً.

وأكد العميد أن القرار يتخذ قريباً وموعد الامتحان بعد انتهاء امتحانات باقي المواد المقررة.

وقال عبد الدائم: منذ تسلمي لم يحدث أي خلل أو حادثة من هذا النوع، كما أن الحادثة تحصل للمرة الأولى بالنسبة لأستاذ المقرر، مرجحا أن يكون الأمر (عن حسن نية).

وشدد العميد على متابعة العملية الامتحانية بالشكل الموضوع لتلافي أي خلل مع توفير كافة المستلزمات، ذاكرا أن ظروف الأزمة أثرت في الجميع بمن فيهم كلية الحقوق في الجامعة، ما أدى لنزيف عدد من أعضاء الهيئة التدريسية.

وأضاف: نحن بصدد رفد الكلية بأعضاء جدد ضمن مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية الأخيرة، على أن يتم رفد الكلية بعدد من الاختصاصات بما ينعكس إيجاباً على واقع الكلية.

> التحقيق في ملابسات الموضوع والإجراء القانوني تتخذه رئاسة الجامعة

وأشار إلى أن العدد الإجمالي في الكلية يصل إلى ١٠ آلاف طالب وطالبة، ٢٠٠٠ منهم في السنة الأولى.

ولفت إلى وجود نسبة كبيرة من المواد مؤتمتة باستثناء بعض المواد التي لا تسمح طبيعتها أن تكون مؤتمتة، وخاصة في السنة الرابعة، مع التركيز على المؤتمت خلال السنتين الأولى والثانية.

ونوه بأن حالات الغش بالعشرات، وهناك متابعة لواقع الامتحانات وحصول كل طالب على حقه.